

تشهد مملكة البحرين تطور مستمر في العمل المصرفي، حيث أولت الحكومة الرشيدة الاهتمام بالقطاع المالي والمصرفي منذ فترة العشرينات، ويوجد في مملكة البحرين العديد من البنوك التجارية والاستثمارية والتنموية، بنك البحرين والكويت، بنك الإيداع بنك الأسرة، وشركة بنفت والتي تعتبر نقلة نوعية في المجال المصرفي والمعاملات المصرفية الإلكترونية. وقد أُنشئ مصرف البحرين المركزي كجهاز رقابي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب القانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. وبتصدور قانون المصرف تم إلغاء العمل بقانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين الصادر بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢م. يعني مصرف البحرين المركزي بمسؤولية المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين من خلال اتباع سياسة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية.